جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تحليل هيكل الأنفاق العام في العراق للمدة 2015 – 2020

بحث تقدم به الطالبة علي محمد حسن & علي يوسف خضر

إلى مجلس قسم العلوم المالية و المصرفية وهو جزء من متطلبات لنيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

أ.م.د نصر حمود مزنان

1445 هـ

2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة 32

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم (لئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم

الحمدلله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير خلقه اجمعين محمد رسول الله

(صل الله عليه و ال وسلم) الصادق الامين وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين

بعد ان اتم الله نعمته وفضله علي واكملت هذا البحث المتواضع ، لا يسعني في هذا المقام الا ان اتوجه بلسان عاجز عن الشكر ومعترف بالفضل لمن اتاح وقته لينير طريق العلم لي ، استاذي الفاضل (أ.م.د نصر حمود مزنان).

وعرفانا منا بالجميل نتقدم بالشكر والتقدير لجميع الاساتذة الافاضل في كلية الأدارة والاقتصاد – قسم المالية و المصرفية مع حفظ الالقاب والمقامات.

ختاما الى كل من ساعدني واسهم معي في انضاج هذا الجهد العلمي المتواضع ادعو الله ان يوفقهم جميعا.

الأهداء

إلى أبي العطوف ..... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي واخواتي .... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى أ.م.د نصر حمود مزنان .....الذي لم يضن علي بأي معلومة علمية في مجال تخصصه و كان له الفضل الكبير في اتمام بحثي هذا .

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة.

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

اهدي اليكم بحثي المتواضع .....

المستخلص

فهم هيكل الاتفاق العام في العراق خلال الفترة من 2015 إلى 2020 يتطلب تحليل مجموعة من العوامل، بما في ذلك الاتفاقيات الرئيسية، والجهات المشاركة، والأهداف، والتكاليف، والفوائد. يجب أيضا مراعاة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على هيكل الاتفاق العام. بناء على هذه العوامل، يمكن إعداد ملخص للبحث يتناول النقاط الرئيسية لهيكل الاتفاق العام في العراق خلال تلك الفترة، مع تسليط الضوء على التطورات الهامة والتحديات التي واجهتها الاتفاقيات وكيفية تأثيرها على التنمية والاستقرار في العراق.

، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تنفيذ الاتفاقيات بفعالية وكفاءة. كما يمكن استكمال الملخص بتقديم توصيات لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل، بما في ذلك تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة والزراعة

جدول المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الأية القرآنية	2
2	شكر وتقدير	3
3	الأهداء	4
4	المستخلص	5
5	جدول المحتويات	6
6	المقدمة , الأهمية , المشكلة	7
7	الفرضية , الهدف , المنهجية	8
8	الأطار المفاهيمي للنفقات العامة	20-9
9	الموازنة العامة - مفاهيم أساسية	29 - 21
10	تحليل الأنفاق العام في العراق للمدة 2015 – 2020	30
11	الاستنتاجات	32 -31
12	التوصيات	33 -32
13	المصادر	35-34

المقدمة

إن النفقات العامة على الرغم من كونها أداة تستخدمها الدولة لتسيير الإدارات العامة وإشباع الحاجات العامة ، فإنها تعد معيارا للحكم على مدى فاعلية الحكومة ودورها في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطور الاهتمام بدراسة النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد، حيث ركزت أدبيات المالية العامة خلال القرن التاسع عشر على دور الضرائب في الاقتصاد مهملة الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي ، عدا دراسة أدولف واكثر حول ظاهرة إزدياد النفقات العامة . حيث كان الكلاسيك يركزون على ان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي ينتج عنه توسع نشاطات الدولة مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي . لكنه بعد أزمة الكساد الكبير بدأ الاهتمام بالدور المهم الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد، حيث أسست الكينزية للتدخل الحكومي في الاقتصاد باعتبار أن نقص الطلب الفعال هو سبب الأزمة، وبالتالي فأن الانفاق الحكومي يؤدي الى تحفيز الطلب الكلي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب الحاجة لبرامج إعادة البناء الاقتصادي والرفاه العام فقد بدأ العديد من الاقتصاديين الاهتمام بدراسة النفقات العامة لذلك يمكن القول بأن تطور الدولة في الاقتصاد من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة ، وتوسع حجم نشاطاتها المختلفة أدى إلى زيادة مطردة في حجم ونوع النفقات العامة الى درجة أنها عدت ظاهرة عامة طويلة الأجل ، انتشرت في جميع الدول على إختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها

أهمية البحث تأتي أهمية البحث من كون النفقات العامة احدى اهم ادوات السياسة المالية لأي بلد ، حيث من خلالها تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بترجمة أهداف السياسة الاقتصادية الى مشاريع وبرامج عمل حقيقية . وبالتالي فإنه بالامكان تقييم أداء الحكومة عن طريق دراسة وتحليل اتجاهات وهيكل الموازنة العامة

مشكلة البحث تتلخص مشكلة البحث في أنه على الرغم من ارتفاع حجم النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث ، الا أن الدولة لم تتمكن من تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتوازن الاقتصادي والاجتماعي

فرضية البحث ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك إختلالا في هيكل الموازنة العامة عموما والذي انعكس أيضا في إختلال هيكل النفقات الجارية والاستثمارية . مما عزز من تعميق اختلال الهيكل الاقتصادي للبلد

هدف البحث : يتمثل هدف البحث في محاولة التحقق من فرضية البحث من خلال تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث(2015-2020)

منهجية بحث

1 - تحديد المشكلة أو الهدف الرئيسي للبحث: يتمثل المشكلة في فهم هيكل الاتفاق العام في العراق خلال الفترة المحددة وتحليله بشكل شامل.

2 - جمع البيانات: يشمل هذا الخطوات مثل جمع الوثائق الرسمية للاتفاقيات، والبيانات الاقتصادية والاجتماعية، والتقارير الحكومية والدولية ذات الصلة.

3- تحديد المتغيرات الرئيسية: يتضمن ذلك تحديد المتغيرات المهمة التي سيتم تحليلها، مثل أنواع الاتفاقيات، والجهات المشاركة، والأهداف، والتكاليف، والفوائد.

المبحث الأول:

الأطار المفاهيمي للنفقات العامة

أولا: تعريف النفقات العامة وعناصرها : يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للنفقات العامة ، الا ان جميع هذه التعاريف تدور حول نفس العناصر أو الأركان التي تكون اطار النفقات العامة . حيث يعرفها البعض بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة) (الوادي و امام ، 2007، (117) . أو انها عبارة عن المبالغ التي تقوم السلطات العامة بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة) . (عصفور، 2012 (260). ويعرفها آخرون بأنها عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد تحقيق منفعة عامة) (طاقة و العزاوي 2007 (33). كما يعرف بأنها (مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدى تنظيماتها بهدف تحقيق منفعة عامة) (لطفي 1995 (182)

او انها عبارة عن مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة التحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية) (سليمان و اللوزي ، 2000 (89)

لذلك يمكن القول بان النفقات العامة عبارة عن الاعتماد المالي المقز من قبل السلطة التشريعية في إطار الموازنة العامة للدولة ، وتقوم بتنفيذها الحكومة الفدرالية أو الحكومات المحلية والاقاليم وبقية المؤسسات والهيئات العامة التابعة للدولة بهدف إشباع الحاجات العامة) من التعاريف السابقة للنفقات العامة، يمكن القول بأن النفقات العامة تتكون من ثلاثة عناصر أو أركان أساسية تتمثل في كون النفقات العامة مبلغ نقدي ، وأنها تصدر عن شخص معنوي عام ، بالأضافة الى كونها تهدف إلى تحقيق منفعة عامة ، وكالاتي

1 - الشكل النقدي للنفقة العامة : لكي تحصل الدولة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها يجب عليها اتفاق مبالغ نقدية ، وبالتالي فإن كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الانتاج، أو المنح والاعانات والمساعدات بمختلف أشكالها، لكي يعد من قبيل النفقات العامة فإنه يجب أن يتخذ الصفة النقدية (محمود 2014 (9) والصفة النقدية للنفقات العامة جاءت لعدة إعتبارات منها ان الاقتصادات الحديثة هي

اقتصادات نقدية وليست عينية ، وتجاوزا لمشاكل الانفاق العيني، وتحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة في الاستفادة من النفقات العامة . وفي تحمل الاعباء العامة، بالاضافة الى صعوبة إجراء الرقابة على الانفاق العيني وصعوبة تحديده . (عبد المطلب ، 2005 251)

2 - صدور النفقة العامة عن هيئة عامة أو شخصية معنوية عامة : العنصر الثاني في النفقات العامة هو أن تصدر من شخص معنوي وإداري عام ، ويقصد بالاشخاص العامة " الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية" (حشيش 2006 (64) عليه فإن النفقات التي يقوم بها أشخاص خاصة ، طبيعية أو إعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق نفع عام (ناشده 2000 (29)

3 - النفقة العامة تحقق نفع عام : يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة إشباع الحاجات العامة ، وبالتالي فإن تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة هو المبرر الاساسي للنفقات العامة. ويرجع هذا العنصر إلى مبدأ العدالة بين جميع الأفراد، فإذا كان الافراد يتساوون في تحمل الاعباء العامة كالضرائب فمن الطبيعي أو بالأحرى من الواجب أن يتساووا في الانتفاع من النفقة العامة (ناشد، 2006)

ثانيا : صور وأشكال النفقات العامة تتخذ النفقات العامة عدة أشكال أو صور يمكن تحديدها كالآتي (طاقة و العزاوي 2007)11-9-2014/2015 ،49-51) و (خالد)

1 - الاجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية : وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة الى الافراد العاملين في أجهزتها المختلفة ثمنا للخدمات التي يقدمونها ، أو الى الافراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا فتحيلهم الدولة إلى التقاعد.

2 - مشتريات الدولة وتنفيذ الاشغال العامة : وتمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لأشباع الحاجات العامة ، بالاضافة الى المبالغ المدفوعة لتنفيذ الاشغال العامة.

3 - الأعانات والمنح والمساعدات تعتبر الاعانات والمنح والمساعدات تيارا من الانفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة ، سواء كانت داخلية أو خارجية دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات ، وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إنسانية.

أقساط الدين العام وفوائده : تعد القروض العامة عبنا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة المدينة وذلك لما تتطلبه من تحميلها قيمة

الفوائد السنوية وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام ، لذلك على الدولة أن تعمل على التخلص ما امكن من أعباء ديونها العامة وذلك بتخصيص جزء من الموارد المالية لخدمتها.

ثالثا: قواعد النفقات العامة : هناك ثلاثة قواعد رئيسية على الدولة مراعاتها في بالنفقات العامة وهي كالآتي.

1 - قاعدة المنفعة: تعنى قاعدة المنفعة أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. ويتطلب تحقيق هذه القاعدة دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع وأن تفاضل بينها وفق جدول للأولويات، وتراعى الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والاقاليم المختلفة (65-66 ،2009 ، عبد الله)

وهناك اتجاهين رئيسيين في الفكر الاقتصادي والمالي فيما يخص هذه القاعدة وهي كالآتي:

أ- الاتجاه الشخصي على ضوء هذا الاتجاه فإن قياس المنفعة يتم باللجوء الى مقارنة الناتج الاجتماعي من الانفاق العام بالمنفعة التي كان من الممكن تحقيقها للأشخاص في حالة الابقاء على قيمة الفرائض التي تفرضها الدولة عليهم.

ب- الاتجاه الموضوعي : حيث تتلخص فكرته في قياس المنفعة المترتبة على الانفاق العام بناء على الزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة للقيام به ، وذلك على أساس أن المنفعة الجماعية ترتفع بارتفاع الدخل القومي وتنخفض بإنخفاضه و تعتمد هذا الاتجاه على الزيادة المباشرة وغير المباشرة التي تطرأ على الدخل . (خالد، 2014-2015 12)

2 - قاعدة الاقتصاد المقصود بهذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الاتفاق العام دون مبرر وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى (قاعدة المنفعة، وفي هذا الخصوص يتطلب التمييز بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد فالتبذير يعني التسيب المالي

الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى سوء استخدام أموال الدولة ، أي أن الاتفاق قد يكون غير ضروري ولا يحقق النفع العام ، أو قد يكون ضروري ويحقق نفع عام ولكن بتكاليف مرتفعة جدا. أما التقتير فهو القلة في الانفاق والاحجام فيه جزافا حتى في مسائل وأوجه الانفاق التي يكون فيها الانفاق من أجل تحقيق منافع عامة ، أو الأشباع حاجات عامة. اما الاقتصاد بالاتفاق فهو إنفاق ما يلزم من الأموال ، وبالتالي فهو يحتل موقع وسطي بين مفهومي التقدير والتبذير . (العلي ، 2002، 41)

3- قاعدة الترخيص : هذه القاعدة تعني أن الاتفاق العام يجب أن يتم صرفه من قبل الهيئات العامة في الدولة وبأموال عامة ، مما يتطلب ذلك حصول ذلك الهيئات على ترخيص من قبل السلطات المختصة (ال على ، 8002002) وبما أن السلطة التشريعية في الدولة (البرلمان) تختص بإصدار القوانين والقرارات الخاصة بالانفاق العام وذلك بإعتباره جزء من موازنة الدولة والتي تتم مناقشتها من قبل البرلمان والذي يقرر الصرف على أوجه الانفاق والكفيلة بالتحقق من أن النفقة العامة على كل وجه تمثل ضروة قصوى أو حاجة ضرورية للمجتمع، ويترتب عليها تحقيق أكبر منفعة إجتماعية ممكنة (محمود ، 2014-5)

رابعا: تقسيمات النفقات العامة نتيجة تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تطورت وتنوعت معه النفقات العامة. ومن اجل تنظيم هذه النفقات وادراجها في اطار الموازنات العامة ولسهولة متابعتها ومراقبتها فانه لابد من تقسيم وتصنيف هذه النفقات من حيث تركيبها، ومضمونها، وطبيعتها وفي هذا السياق فقد وضع كتاب المالية العامة عدة تقسيمات النفقات العامة والتي يمكن تلخيصها كالاتي :

1 - النفقات العادية والنفقات غير العادية : (العبيدي، 2011 610)

أ - النفقات العادية : وهي النفقات التي تتكرر سنويا وبشكل دوري منتظم، مثل رواتب الموظفين والنفقات اللازمة لتسيير الشؤون الادارية للدولة كنفقات صيانة الطرق ، نفقات الادارة والعدالة، فوائد واقساط الدين العام ، نفقات الأمن والدفاع ..... والخ.

ب - النفقات غير العادية : وهي النفقات التي لا تتسم بالدورية والانتظام ، أي لا تتكرر سنويا . مثل نفقات الحروب وبناء السدود والجسور المطارات أو تعويضات للمنكوبين بالكوارث الطبيعية.

2 - النفقات الفعلية (الحقيقية) والنفقات التحويلية (إعادة التوزيع) : (طاقة والعزاوي، 2007، 54-55)

أ - النفقات الفعلية (الحقيقية) : وهي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير الادارات العامة مثل رواتب الموظفين ونفقات شراء الأجهزة والمستلزمات وغيرها . وان هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة

ب - النفقات التحويلية (إعادة التوزيع : وهي النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل ، أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة وأن هدف الدولة من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، أي المحافظة على التوازن الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتشمل هذه النفقات الاعانات بمختلف انواعها . حيث تؤدي هذه النفقات الى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة.

3 - النفقات الادارية (الجارية والنفقات الرأسمالية (الاستثمارية) : (محمود، 2014، 18-19)

أ- النفقات الادارية (الجارية) : وهي النفقات الازمة لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة، مثل رواتب الموظفين وتكاليف الصيانة وشراء مستلزمات سير تلك الأجهزة

ب - النفقات الرأسمالية (الاستثمارية): وهي النفقات التي تهدف الدولة من خلالها الى زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال ، مثل نفقات الانشاء والتعمير والتجهيز ومختلف مشاريع البنية التحتية .

خامسا: الفرضيات والنظريات المفسرة للتزايد في النفقات العامة : ركزت أدبيات المالية العامة خلال القرن التاسع عشر على دور الضرائب في الاقتصاد مهملة الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي ، بإستثناء الدراسة التي قدمها الاقتصادي الالماني أدولف واكثر حول ظاهرة تزايد النفقات العامة لكنه بعد أزمة الكساد الكبير بدأ الاهتمام بالدور الهام للأنفاق العام في الاقتصاد . وبعد الحرب العالمية الثانية وبسبب الحاجة لبرامج إعادة البناء الاقتصادي والرفاه العام أظهر العديد من الاقتصاديين الاهتمام بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة . وفيما يأتي أهم هذه الدراسات .

ا - دراسة بايرنين : تعد هذه الفرضية إحدى الفرضيات المفسرة للتزايد في النفقات العامة، وان هنري بايرنين اعتمد على سجل أوروبا الطويل للوصول الى هذه الفرضية ، والتي مفادها " أن أوقات الحروب سببا لتزايد الاتفاق العام أو المصاريف العامة " حيث أن تلك النفقات تزداد في أوقات الحرب وعندما تنتهي الحروب فإن النفقات العامة سوف تستمر على مستواها (باش و الظوالم 285- 2018)

2 - دراسة أو (قانون) واكنر : اهتم الاقتصادي الالماني أدولف واگنر (Adolf Wagner)بايجاد تفسير علمي لظاهرة التزايد في النفقات العامة والاتجاه الطبيعي في نمو وزيادة حجم النفقات العامة بشكل مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . واعتبر أن التزايد في في النفقات العامة هو قانون عام للتطور الاقتصادي اسماء قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي. وبين واگنر ان تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ، ويمكن تلخيص القانون على أنه " إذا تم تحقيق معدل نمو معين في مجتمع من المجتمعات فإن هذا يعمل على زيادة واتساع مختلف أنشطة الدولة ، وبالتالي تزداد النفقات العامة للدولة بمعدل أكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . (الحجايا ، 2018 94-95)

ويرى واكثر أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهي:

أ - التقدم التكنولوجي، والذي يعد أول أسباب تزايد النفقات العامة ، فمثلا إذا قامت الدولة بإقتناء أنظمة دفاعية حديثة ومتطورة ، أو حصلت على معدات طبية عالية الجودة فإنه سيترتب على هذا ارتفاع في حجم النفقات العامة (بوعكاز، 2015 (51)

ب- عامل التصنيع والتحديث ، والذي يجبر الحكومة على زيادة وظائفها الرقابية والادارية مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة (95 الحجايا)

ت - ان النمو في الدخل الحقيقي يؤدي إلى التوسع النسبي في الانفاق العام على الثقافة والتعليم والترفيه (على وحكيم 2018، 1472 (1473

3- دراسة بيكوك - وايزمن : حيث قام كل من بيكوك و وايز من بإجراء دراسة حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في المملكة المتحدة للمدة (1890-1955) ، وخلص الباحثان الى ان النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لزيادة النفقات العامة ، وانما هناك

عوامل أخرى تحكم هذه الزيادة، حيث ان الدول تزيد في الانفاق العام خلال فترات الازمات والحروب، وذلك بسبب كون الطاقة الضريبية تكون عالية في هذه الفترات نظرا لأن المواطنين لديهم قبول لتحمل مزيد من الضرائب مقارنة بفترات السلم والهدوء والتي لا تستطيع الحكومة خلالها تحقيق رغباتها بالتوسع في الانفاق العام، وذلك لأن الزيادة في الضرائب تلقى معارضة شعبية واسعة . فزيادة العبء الضريبي خلال فترات الأزمات والحروب يعمل على إتاحة المجال للدولة للتوسع في إنفاقها العام ، ومن الصعب بعد زوال تلك الأزمات والاضطرابات أن ترجع الحكومة إنفاقها لمستويات الانفاق السابقة ، وبالتالي ينشأ ما يسمى بأثر الأزاحة . كذلك تقر دراسة بيكوك - وايزمن بأهمية عوامل أخرى كالأسعار، والتغيرات السكانية والبطالة في تفسير الزيادة في الانفاق العام . (95 ،2018 الحجايا)

دراسة باركسون : حيث يرى باركسون أن إتجاه الادارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الاتفاق العام في الأجلين القصير والطويل ، حيث يلاحظ الافراط في استخدام القوة البشرية من جانب الادارات الحكومية المختلفة بالشكل الذي لا يتلائم مع متطلبات وحاجات العمل . ويمكن تفسير هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الادارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الادارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك ، وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسئولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز وبعد سوء استخدام الموارد البشرية وتبديد جهود العاملين وترهل الهيكل الاداري للدولة من الظواهر القديمة والسلبية في تلك الادارات، والمؤدية الى ارتفاع حجم النفقات العامة . (محمود ، 2012-2013 80-81) .

-دراسة موسگريف : حيث يرى الاقتصادي موسگريف (Musgrave) أن ظاهرة نمو النفقات العامة ذات صلة بنمط النمو والتنمية في اقتصادات الدول حيث ان مختلف مراحل التنمية الاقتصادية تشرح كيف يميل الانفاق العام الى الزيادة عندما ينمو فيه الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد صناعي وذلك لأن الدولة هي من تتكفل بذلك. وتبعا لذلك فقد قسم مراحل التنمية إلى ثلاثة مراحل وهي كالاتي : (بوعكاز ، 2015 57-59) . ففي المرحلة الأولى من التطور فإن الانفاق العام يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك لأن هذه المرحلة تتطلب نفقات مرتفعة على التعليم والصحة والعدالة والقانون وبقية مشاريع البنية التحتية للاقتصاد.

ولكون الادخار الخاص غير كاف لتمويل هذه النفقات اللازمة فإن الحكومة هي التي تمول هذه المشاريع وبالتالي يزداد حجم النفقات العامة أما في مرحلة النمو الوسطى وبسبب ارتفاع مستويات المعيشة يزداد الادخار الخاص ، مما يؤدي إلى ارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص في الاقتصاد مكملا بذلك دور الاستثمار العام، بحيث يصبح دور الدولة مكملا للقطاع الخاص في المجالات التي يحجم عنها القطاع الخاص. وعندما يصل الاقتصاد الى مرحلة التطور (النضج وبسبب ارتفاع مستويات الدخل الفردي يتحول الطلب من السلع الضرورية الى السلع الكمالية، بالاضافة الى زيادة التحركات السكانية وارتفاع نسبة التحضر والتي تؤدي الى توسيع نطاق المدن، فإن هذه العوامل وغيرها تؤدي مرة أخرى الى زيادة في الانفاق العام من أجل تحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

سادسا: ظاهرة إزدياد النفقات العامة : إن تطور دور الدولة في الاقتصاد من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة ، وتوسع حجم نشاطاتها المختلفة أدى إلى زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة ، الى درجة انها عدت ظاهرة عامة طويلة الاجل انتشرت في جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها . وعلى الرغم من التباين في وجهات نظر كتاب المالية العامة بشأن الاسباب المؤدية الى هذه الظاهرة ، الا انه يمكن تقسيمها إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية **وكالاتي:**

أ : الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة : يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة الزيادة النقدية للنفقات العامة دون ان تكون هناك زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة ، أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية في المجتمع ، لأنها لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة (الوادي وعزام، 2007 100)

وتعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى الأسباب الآتية:

1 - إنخفاض قيمة النقود : يقصد بإنخفاض قيمة النقود (التضخم النقدي هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية ، وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها ، وان هذا الجزء يتوقف على مدى أو نسبة هذا الانخفاض، وهذا يعني أن جزء من هذه الزيادة في النفقات العامة قد تعزى إلى ارتفاع مستويات الاسعار وليس الى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي توفرها هذه النفقات ،

مما يتطلب من الحكومة أن تدفع مبالغ أكبر من أجل المحافظة على نفس الكمية من السلع والخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع (الجنابي ، 2010 (103) وبعد انخفاض قيمة النقود السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث . لذلك عند مقارنة حجم النفقات العامة من عام الأخر و خصوصا اذا كانت المقارنة على فترات متباعدة ، فانه يجب ان يتم استبعاد أثر التغير في المستوى العام للأسعار وذلك باستخدام الارقام القياسية (البناء 2009، 285)

2-إختلاف الفن المالي : تؤثر التغيرات الحاصلة في الفن المالي عند اعداد الموازنات العامة على حجم النفقات العامة ، فقد كانت الموازنات تعد سابقا على اساس قاعدة الموازنات الصافية ، أي تخصيص الايرادات العامة بما يسمح للهيئات العامة بإجراء مقاصة بين ايراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الموازنة العامة للدولة الا فائض الإيرادات على النفقات غير انه وبعد اعتماد مبدا الشمول أو قاعدة الموازنات الاجمالية اصبحت كل النفقات العامة تظهر في الموازنة العامة كما ان اللجوء الى تعدد الموازنات ملحقة ، خاصة ...) قد يؤدي الى حدوث تداخل فيما بينها ، وبالتالي يؤدي إلى إحداث تكرار في حساب النفقات في الموازنة . وهذا ما يجعل من مقارنة تطور النفقات العامة عبر الزمن يؤدي الى امكانية حدوث زيادة ظاهرية (بوعكاز ، 2015، 64)

3- توسع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان : قد يتسبب توسع إقليم الدولة وزيادة مساحتها في زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، حيث ان استرجاع الدولة لسيادتها على بعض المناطق أو ضم مناطق جديدة سيؤدي الى زيادة النفقات العامة لهذه الدولة . الا انها تعتبر زيادة ظاهرية وليست حقيقية نظرا لأنشاء موازنة موحدة بين الاقاليم المتعددة.

كما تعد الزيادة السكانية من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري اذا لم تؤد زيادة النفقات العامة إلى ارتفاع حصة الفرد من هذه النفقات ، اما اذا كان العكس فتعتبر الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية (عوض الله ، 1995،58)

ب - الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة : يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة ، زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع ، أو زيادة متوسط حصة الفرد الواحد من الخدمات العامة ، والناجمة عن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة. وهناك مجموعة من الأسباب التي تجعل هذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية وهي كالاتي

1 - :الاسباب الاقتصادية : تتمثل الاسباب الاقتصادية بنمو الدخل القومي بالاضافة الى تطور دور الدولة في الاقتصاد (طاقة والعزاوي 2007، 46-45)

1-1 نمو الدخل القومي : أن ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة حيث زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الانتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي، تمكن الدولة من ان تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من تمويل نفقاتها المتزايدة . وكذلك فإن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يؤدي الى تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات ، مثل التوسع في الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية . والخ مما يؤدي إلى زيادة الانفاق العام لتلبية تلك المتطلبات أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات العامة .

2-1 تطور دور الدولة في الاقتصاد حيث ادى تعدد الازمات الاقتصادية التي واجهها النظام الرأسمالي إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، فمثلا عند حدوث حالة الانكماش في الاقتصاد فان على الدولة زيادة اتفاقها العام من اجل زيادة الطلب الفعال . كذلك فإن انتشار المباديء الاشتراكية وظهور الدول النامية منذ العقد السادس من القرن العشرين وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية ادى الى زيادة واتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة.

2 - الاسباب الاجتماعية : ساهم تركز السكان في العصر الحديث في المدن وتبدل النمط الاستهلاكي للأفراد إلى ازدياد النفقات العامة على الخدمات التعليمية ، والصحية، والثقافية والنقل والمواصلات . وذلك لأن متوسط حصة الفرد من الحاجات العامة في المدينة. أكبر مما هو عليه في الريف ، كما أدى هذا الأمر في نفس الوقت الى ازدياد النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة كالمحافظة على الأمن وحفظ العدالة نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية إلى حد ما في المدن كذلك اصبح الأفراد يطالبون بالعدالة الاجتماعية وتأمينهم من الفقر والبطالة والمرض والشيخوخة وبإعادة توزيع الدخل والثروة ، مما فرض على الدولة الرضوخ لهذه المطالب من خلال تقديم مزيد من الاعانات والانفاق . وقد ساهم ذلك عدة أسباب أهمها انتشار التعليم والثقافة، والتقدم الصناعي وتطور الحركات العمالية والنقابية . الحجايا 2018، 96-97)

3-الاسباب الادارية: لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، زيادة عدد المؤسسات والادارات

والمرافق العامة، وبالتالي زيادة عدد الموظفين والعاملين فيها وارتفاع تكاليف ادارتها وهذا التوسع في الهيكل الاداري للدولة يؤدي. إلى ازدياد النفقات العامة سواء كان في شكل أجور ورواتب ، أو ثمنا لمشتريات الدولة كما يساهم سوء التنظيم الاداري وازدياد عدد العاملين في زيادة النفقات الادارية وهي ظاهرة ملموسة في الكثير من الدول النامية ، ومما يزيد الأمر سوءا انخفاض كفاءة العاملين وانخفاض انتاجيتهم في ادارات تلك الدول (عبد الله ، 2015 (143)

4 - الاسباب المالية : تتمثل الاسباب المالية في عنصرين رئيسيين وهما - سهولة الاقتراض وتوفر الفائض في الإيرادات العامة بوعكاز ، 2015 (68) . حيث اعتبرت القروض العامة فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة حيث كانت الدولة لا تلجا اليها الا في حالات استثنائية كالحروب، والكوارث الطبيعية كالزلازل او الفيضانات .... الخ اما في الوقت الحاضر فكثيرا ما تلجا الدول الى الحصول على القروض العامة من أجل التوسع في الانفاق العام لتمويل المشاريع العامة . وقد سهل تقدم الاساليب الفنية الأصدار القروض على الدول سهولة الحصول عليها داخليا أو خارجيا والذي يسمح للدولة لتمويل خطط ومشاريع تنموية الصالح الاقتصاد المحلى وبالتالي من الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام إلى الزيادة في حجم النفقات العامة سواء عند صرف (إنفاق)

اصل القرض أو عند تسديده ودفع الفوائد المترتبة عنه أما فيما يتعلق بتوفر الفائض في الايرادات العامة فيكون عندما تحصل الدولة على ايرادات استثنائية وخصوصا فيما يتعلق بالدول ذات الاقتصاد الريعي، والتي تتأثر اقتصادياتها مباشرة بالتغير في اسعار النفط فاذا حدث وأن حصلت الدولة على ايرادات استثنائية فسيترتب عليها زيادة في حجم النفقات العامة عن طريق محاولة تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كالزيادة في الأجور وتقديم خدمات عامة جديدة مع تحسين نوعيتها

5 - الاسباب السياسية : هناك نوعين من الأسباب السياسية وهما الأسباب السياسية الداخلية والاسباب السياسية الخارجية . حيث تعود الأسباب السياسية الداخلية الى تطور الفكر السياسي في كثير من الدول ، مما ترتب عليه انتشار المباديء الديمقراطية والتي ساهمت في تغيير نظرة المواطنين الى الخدمات العامة بإعتبارها حقا من حقوقهم، وواجبا من واجبات الحكومة وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة .

كما ان انتشار الاحزاب السياسية وتنافسها على السلطة دفع تلك الاحزاب الى التوسع في تقديم الخدمات العامة من خلال المؤسسات التي يديرونها وذلك سعيا منها لكسب رضا منتخبيهم والوفاء لهم من أجل المحافظة على المكاسب السياسية مما يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات العامة. وتكمن الأسباب السياسية الخارجية في تنامي واتساع وتعدد أبعاد العلاقات الدولية ، فقد ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول ، مما ادى الى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية سواء في دول أو هيئات ومنظمات دولية ، بالاضافة الى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية، بالاضافة إلى استخدام المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية . كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة (محمود ، 2014، 70).

6 - الاسباب العسكرية والطبيعية : تحتل هذه النفقات اهمية خاصة في الوقت الحاضر، نظرا لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم الدول حيث تمثل النفقات العسكرية (الدفاع) جزء كبير من الموازنة العامة. حيث أن استخدام الأسلحة الحديثة ذات التكلفة المرتفعة وانتشار الاستراتيجيات الحديثة للدفاع يتطلب نفقات ضخمة. كما أن حدوث النكبات والكوارث الطبيعية في أي بلد تحمل الموازنة .

المبحث الثانى:

الموازنة العامة - مفاهيم أساسية

اولا: الموازنة العامة للدولة ومفاهيمها الاساسية

١ - مفهوم الموازنة العامة للدولة

أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث ، ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي ، وشكل الحكومة الموجودة فيها ، فبدون الموازنة العامة يصعب أن تسير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها كما تصعب أدارة الاقتصاد الوطني ، وتوجيهه في الاتجاه المخطط له ، وبإيجاز فأن الموازنة العامة تعد المحور الذي تدور حولة جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها (1). وتعرف الموازنة العامة على أنها خطة تفصيلية بكيفية التصرف بالموارد أو هي خطة توضح كيفية استغلال الموارد المتاحة وكيفية تحقيق تلك الموارد في مدة زمنية معينة ، فالموازنة تعد وثيقة رسمية تظهر الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة رقمية وضمن آمد زمني معين ، ولهذا فلا بد من أن توصف الموازنة بأنها خطة مالية توضح بالأرقام الموارد وأوجه اتفاقها خلال مدة زمنية معينة (1). وتعرف أيضا بأنها خطة يعبر عنها بشروط نقدية بحيث تكون كافية لتغطية مدة زمنية مستقبلية (عادة ما تكون سنة مقسمة إلى أشهر) (٣). وكذلك تعرف بأنها خطة سنوية معتمدة بجميع النفقات والايرادات لكل قطاعات العمل بالدولة (3). ومن ثم يتبين لنا بأن الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن تقديرات احتمالية لجميع النفقات والايرادات لمدة زمنية قادمة (عادة ما تكون سنة (كما أنها تشمل جميع القطاعات التي تتألف منها الدولة ٢- أهمية الموازنة العامة للدولة استمدت الموازنة العامة أهميتها في مختلف الدول بوصفها" أداة رقابية فاعلة بيد السلطة التشريعية" تمكنها من الأشراف الكامل على التصرفات المالية وتقييم أداء الوحدات الحكومية ، كما تعد الموازنة العامة أحد الأدوات الرئيسة التي تستعملها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأن تطور

2 - دور الدول في المجتمعات الحديثة:

سيما الدور الاقتصادي أدى إلى الأهمية البالغة التي تعطى للموازنة العامة بعدها أداة مهمة ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن بيان أهمية الموازنة العامة بالنقاط الاتية

(1):- أ- الموازنة أداة فاعلة من أدوات السياسة المالية ، والتي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد القومي وتوجيهه ، ففي حالة التضخم يتم فرض مزيدا من الضرائب أو الاحجام عن بعض عمليات الأنفاق ، أما في حالة الكساد فأنه يتم ضخ الأموال لزيادة حجم الانفاق الكلي أو تخفيض الضرائب.- الموازنة أداة مهمة في مجال" التخطيط" سواء أكان ذلك على مستوى الدولة ، أو على مستوى الوحدة الإدارية الحكومية باعتبار أن الموازنة تعد بمثل الأداة الوحيدة لتنفيذ نظرية الأموال المخصصة

ب - الموازنة أداة" حماية" للصناعات المحلية و تشجيعها ، وذلك عن طريق الإرشاد والتوجيه الإعفائها من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم جمركية عالية على الصناعات المستوردة.

ت - الموازنة أداة فعالة للرقابة إذ تهدف إلى المعاونة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ و التأكد من تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في مرحلة التخطيط والتأكد من أن. أجزاء التنظيم تعمل بصورة منسجمة مع سياسات وأهداف الوحدة الاقتصادية ، ولأن الموازنة تتضمن تقديرات وخطط فأنها تستخدم كمعايير لتقويم الأداء الفعلي عن طريق مقارنته بالخطط الموضوعة للتأكد من سير التنفيذ ووفقا لمعايير الأداء الواردة في الموازنة .

ث - الموازنة أداة فعالة للتنسيق بين الانشطة والاجهزة الحكومية المختلفة أي العمل على التنسيق والمواءمة بين جميع العوامل والمتغيرات والظروف المحيطة والمؤثرة بعمل الوحدة الاقتصادية بما فيها ظروفها الداخلية وأقسامها و وظائفها وهذا ما يتطلب الاتصال وأشراك العاملين ليس فقط بالتنفيذ ، بل عند الاعداد وبما يحفزهم نحو رفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق ما متوقع تنفيذه و نجاح الخطط الموضوعة.

ج - الموازنة أداة اجتماعية يمكن عن طريقها إعادة توزيع الدخل ، عن طريق فرض ضرائب على الدخول المرتفعة وإعادة توزيعها لذوي الدخل المحدود بهيئة خدمات تعليمية وصحية مجانية

3 - مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة:

إن عملية إعداد الموازنة العامة للدولة تمر بمراحل مختلفة تبدأ من عملية التحضير لإعداد الموازنة العامة للدولة وتنتهي عند إعداد الحساب الختامي في نهاية المدة المالية المقررة و يمكن القول بإن المراحل التي تمر بها الموازنة العامة ليست مستقلة عن بعضها البعض و أنما تمثل عملا مستمرا ومتداخلا حتى تترابط هذه المراحل وتتداخل و يمكن أيجاز هذه المراحل بما يأتي:-

أ - مرحلة التحضير والإعداد تعد مرحلة التحضير والإعداد من أهم مراحل الموازنة إذ أنها تتضمن التعرف على تحديد الأهداف الرئيسة والفرعية لكل وحدة حكومية في ضوء أهداف الخطط العامة المرسومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتنبع أهمية هذه المرحلة من أن الإعداد الجيد للموازنة سيكون مقدمة حتمية لنجاح وفاعلية باقي مراحلها ، وتبدأ مرحلة التحضير والإعداد بالتعرف على التوجهات أو الإطار الذي يجب أن تعد الموازنة على أساسه ويتم هذا التعرف عن طريق المنشور أو الاعمام الدوري الذي يصدره وزير المالية والذي يتضمن القواعد الواجب اتباعها عند إعداد الموازنة العامة ، وتقع مسؤولية القيام بمرحلة التحضير والإعداد على السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو كلاهما عن طريق تقاسم العمل ، وهذا يتوقف على القوانين السائدة في كل بلد ، وغالبا ما توكل هذه المهمة إلى السلطة التنفيذية كونها أعلم بالحاجات والمتطلبات (1).

ب - مرحلة الاعتماد ويتم اعتماد الموازنة العامة عن طريق هذه المرحلة بعد عرض مشروع الموازنة الذي أعدته الحكومة على السلطة التشريعية في الدولة ، وذلك بهدف مناقشة المشروع تفصيليا من لدن أعضاء السلطة التشريعية والوصول في نهاية هذه المناقشات إلى إبداء الملاحظات الخاصة بمشروع الموازنة ، إذ يمكن الموافقة عليه أو رفضة أو اقتراح بعض التعديلات بعد موافقة الحكومة عليها ، وبمجرد اعتماد الموازنة تعد الوحدات التنفيذية ملزمة بها (٢).

ت - مرحلة التنفيذ بعد صدور قانون الموازنة العامة تقوم وزارة المالية بإبلاغ كل وحدة حكومية بالموازنة الخاصة بها ، ويعد ذلك بمثل الترخيص لتلك الوحدات ببدء العمل بالموازنة الجديدة ، ويجري تنفيذ الموازنة بأن تباشر الوحدة أو المؤسسات الحكومية بتحصيل الايرادات وفقا للقوانين واللوائح المالية وتوريدها .

ت - مرحلة الرقابة ويقصد بها مرحلة الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة ، وغالبا ما تتم هذه المرحلة في نهاية السنة المالية (٢) ، والتي تسمى بالرقابة اللاحقة كعمليات التدقيق والتحقق من أنه تم تحصيل جميع الايرادات المقررة وايداعها في خزائن الدولة ، وكذلك التحقق من أن المصروفات قد تمت ضمن حدود الاعتمادات المقررة ووفقا للتعليمات واللوائح، وأيضا هنالك رقابة تتم قبل القيام بعمليات الصرف بالنسبة للمصروفات والتي تمثل الرقابة السابقة للتنفيذ والهدف منها هو تجنب الاخطاء والتجاوزات إذ يتطلب فيها الحصول على موافقة الجهة المسؤولة قبل القيام بعمليات الصرف ويتم ذلك ضمن التخصيصات الواردة بالموازنة ، وتهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة إلى التحقق من سلامة وصحة العمليات والإجراءات من الناحية المستندية والحسابية ومدى التزام الوحدة بالاعتمادات المدرجة في الموازنة والتعليمات المالية والإدارية كما تهدف أيضا إلى التعرف على مستوى الأداء ونوعية الإنجاز وذلك عن طريق مراجعة وتقييم نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة مسبقا ، وبسبب تعدد المهام والانشطة التي تقوم بها الرقابة برزت العديد من الانواع لها ومن أبرزها الرقابة الداخلية والتي تقوم بها الاجهزة الداخلية بالوحدة الادارية ، والرقابة الخارجية تقوم بها الاجهزة الرقابية الخارجية كالرقابة التشريعية والتي تقوم بها المجالس النيابية ومجالس الشعب وغيرها ، وأيضا الرقابة على المصروفات والتي تهدف إلى ترشيد الانفاق والعمل على ضبطه بما يحقق الكفاءة في العمليات . والرقابة على الايرادات والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة في تحصيل إيرادات الدولة والمحافظة على مواردها الاقتصادية وعدم هدرها (1)

ونستنتج من ما سبق أن هذه المرحلة تعد من أهم المراحل لأنه عن طريقها يتم التعرف على مدى التزام المؤسسات الحكومية في تنفيذ البنود المقررة في الموازنة وسعيها نحو تحقيق الأهداف الفرعية التي تخص كل مؤسسة والتي تمثل بمجملها الأهداف الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني.

4 - الوظائف الأساسية للموازنة العامة

تتمثل وظائف الموازنة في الوظائف الخمس الآتية :-

أ - تحديد الأولويات -:

تعمل الموازنة على تسهيل عملية تحديد الأولويات لكل نشاط أو مؤسسة حكومية ووفق معايير مختلفة سواء أكان تحديد التكاليف اللازمة لإنجاز كل نشاط أو النتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق تحقيق الأهداف أو تقييم المقترحات التي تقدم لإنجاز الأهداف كما يمكن أيضا أن توفر معلومات مفيدة لصناع القرار من أجل تخصيص الموارد النادرة (1).

ب - التخطيط

يرتبط التخطيط ارتباطا وثيقا بعملية الموازنة لذا يتطلب الأمر التنسيق بين كل من الخطة والموازنة ، ففي الوقت الذي يتضمن فيه التخطيط تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها وتحديد وسائل تنفيذ هذه الأهداف، فإن الموازنة بعدها عملية ملازمة للتخطيط يجب أن تتضمن :-

1 - توفير وإعداد الموارد المالية المطلوبة وتخصيصها على الأنشطة المختلفة.

2 - إنفاق الموارد لغرض تحقيق الأهداف

3 - مراجعة وإعادة النظر في الموارد المتاحة (1)

4 - الرقابة الادارية

وهي الرقابة التي بموجبها تتأكد الإدارة العليا بأن الأموال العامة قد تم تحصيلها وإنفاقها بصورة فعالة وكفؤة في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى الحكومة لإنجازها من نشاطاتها وأعمالها المختلفة.

فالإدارة تهتم بالقضايا الاساسية الآتية-:

1 - أفضل أساليب التنظيم لتأدية الواجبات الملقاة على عاتق المؤسسة.

2 - البدائل الأفضل لتحقيق الأهداف وإقامة العلاقات الجيدة مع المحيط الخارجي

3 - استخدام أفضل الأساليب والإجراءات الادارية للحصول على أحسن النتائج.

4 - الرقابة التنفيذية

أحد الوظائف الأساسية التي تؤديها الموازنة العامة هي رقابة المشروعية ، وهي رقابة قانونية ومالية ومحاسبية وذلك عن طريق إخضاع الموظفين للسياسات والخطط المرسومة من لدن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وأهم وسائل الرقابة المختلفة وإجراءاتها التي ترتبط بعملية تنفيذ الموازنة رقابة الأداء الوظيفي التي تتركز في توزيع القيام بالعمليات المالية والمحاسبية بين مجموعة من الموظفين المتخصصين. فرض القيود على نقل المخصصات عدم تجاوز المخصصات الواردة في بنود الإنفاق المختلفة ، وعدم استعمالها لغير الأغراض المخصصة لها

-التعليمات والقواعد المختلفة المتعلقة بالإنفاق من الموازنة.

تحديد سقف للإنفاق الشهري أو الربع السنوي من الموازنة . فالرقابة التنفيذية تركز على أساليب تنفيذ الموازنة وإجراءات التنفيذ وقواعد العمل

5 - التقييم والتحليل

تتضمن عملية التقييم تقرير ما إذا حقق البرنامج أهدافه أم لا ؟ والتحليل يتضمن عملية تقدير فعالية البدائل من بين البرامج المختلفة للوصول إلى الاهداف نفسها (1)

***** انواع الموازنة العامة للدولة**

هناك "خمسة " أنظمة للموازنة العامة للدولة يمكن ترتيبها حسب ظهورها كما يأتي

أ - موازنة البنود

تعد موازنة البنود من أقدم أنظمة الموازنة العامة للدولة ، إذ يعود استخدامها إلى حسابات الدولة العثمانية ، ومن أهم ما يميزها السهولة في إعدادها وكذلك البساطة في تنفيذها والرقابة عليها (1) ، وتعتمد موازنة البنود على التبويب النوعي للمصروفات والايرادات في أبواب ومجموعات وبنود وأنواع ، تخصص الاعتمادات لكل منها حتى يمكن التعرف على العناصر التفصيلية للمصروفات ومصادر الايرادات ، فضلا عن التبويب النوعي تتم الاستعانة بتبويبات فرعية أخرى كالتبويب الاداري والتبويب الاقتصادي. وقد بدأ العراق في تطبيق هذا النوع من الموازنة خلال عام ١٩٢١ وركزت هذه الموازنة على تحقيق الرقابة المالية والقانونية على عناصر المصروفات والايرادات ،

وبما أنها ظهرت في القرن الثامن عشر والذي كان يتميز بضعف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الأغلب دول العالم ، فكان هذا الهدف يتلائم و بشكل كبير مع كثير من الحكومات التي يتمثل عملها بأداء الوظائف السيادية (الدفاع ، الأمن ، القضاء) ، كما أن موازنة البنود تركز على تمويل السلع والخدمات التي تحتاجها الوحدات الحكومية في أدائها لعملها ، وتلتزم هذه الوحدات فقط بعدم تجاوز حدود التمويل المعتمد من دون الاهتمام بالعائد الذي حققته الوحدة منها ، أي أنها تهتم بجانب المدخلات فقط وتتجاهل ما تنتجه تلك الوحدات من سلع أو تقدمه من خدمات والطريقة التي يتم بها ذلك (1) ، ويتم إعداد هذه الموازنة على أسا افتراض سنة أسا وهي اعتمادات العام الاخير (الجاري) والتي تمثل الحد الأدنى للنفقات المطلوبة للعام القادم ، ثم يضاف المبالغ اللازمة لمقابلة الزيادة المتوقعة بالنسبة للبرامج والأنشطة القديمة والقائمة فعلا ، ثم تضاف الاعتمادات اللازمة لأي برامج أو أنشطة جديدة متوقع تنفيذها لذا سميت هذه الموازنة " بالموازنة المتزايدة "، وتتميز بأنها من أقدم الموازنات تطبيقا وأكثرها انتشارا في دول العالم (1). مزايا موازنة البنود (٣) :

1 - تمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها
2 - سهولة فهمها من الجهات المستخدمة لها كافة .
3 . أن بياناتها صالحة للمقارنة ويمكن تجميعها لعدة سنوات متتالية لغرض تسهيل معرفة اتجاه الانفاق- والتحصيل وذلك راجع أن معظم خدمات الحكومة ذات طبيعة مستمرة

- **عيوب موازنة البنود(1)**

1 - أسلوب تقليدي يعتمد على المعيار التاريخي والتفاوض المضني في تخصيص النفقات العامة للوزارات والدوائر الحكومية.
2 - عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات
3 - عدم القدرة على قيا الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية
4 - التركيز بالرقابة على النواحي المالية

5- المبالغة في طلب الوزارات والدوائر الحكومية المخصصات الانفاق

6 - عدم مراعاة ربط تخصيص النفقات العامة في الموازنة العامة بالنتائج المستهدفة

ب - موازنة البرامج والأداء تمثل موازنة البرامج والأداء المرحلة الثانية من مراحل تطور الموازنة العامة للدولة ، وتحول فيها:-

1 - الاهتمام من فرض الرقابة الى خدمة الإدارة الحكومية، والهدف الرئيسي من اعتماد موازنة البرامج

2 - الأداء هو تحسين كفاءة وفاعلية الأنفاق العام عن طريق ربط تمويل منظمات القطاع العام بالنتائج التي تقدمها (1)

ويمكن القول أن الولايات المتحدة من اول دول العالم التي قامت بتطوير موازنتها العامة الى موازنة البرامج وأداء ففي عام 1906 بدأ التفكير في هذا الأسلوب من أساليب الموازنة عندما قام مكتب الابحاث المحلية Bureau of Municipal Research لمدينة نيويورك بإجراء أبحاث عن موازنة الإدارة الصحية التابعة لهذه المدينة على أسال الانشطة ، وتعتمد موازنة البرامج والأداء على مجموعة من الأسس أهمها تحديد برامج الخدمات التي تلتزم كل وحدة ادارية بتأديتها ، وتقدير تكلفة كل من هذه البرامج، واتخاذ بيانات التكلفة أساسا لتحديد الاعتمادات التي تخصص للوحدة الادارية ، وبناء على هذه الأسس تتم متابعة تنفيذ الموازنة بحيث تبين التقارير الدورية للمتابعة كمية الخدمات التي تمت تأديتها ، والتكلفة الفعلية لتأدية كل منها ، مقارنة بالكميات والتكاليف التي وضعت على أساسها تقديرات الموازنة ، ويعتمد أسلوب التقدير في ظل موازنة البرامج والأداء على العمل الذي يجب أن تؤديه الوحدات الادارية في السنة المالية المقبلة. ويعد لذلك برنامج يتفق وأهداف الوحدة التنظيمية ، ثم يقسم البرنامج إلى مشروع أو نشاط يعتمد على وحدات أداء تقيس عبء العمل في كل منها مع تحديد تكاليف وحدة الأداء ، وجملة هذه النفقات تمثل في النهاية تكاليف البرنامج ، بعد ذلك يتم وصف كل نشاط أو مشروع تفصيليا موضحا عبء العمل في كل منها على أسا وحدات العمل المقترحة أو المطلوب أداؤها وبعد ذلك يعاد توزيع تكاليف البرنامج حسب بنود الصرف التقليدية

- **مزايا موازنة البرامج والأداء(٣)**

1. **اعطاء صورة دقيقة عن حجم الإنفاق الحكومي عن طريق تحديد علمي مسبق بكلفة ما سيتم تنفيذه من أعمال .**
2. **. تنسيق البرامج والأنشطة الحكومية ومنع الازدواج فيها . مرونة توزيع المخصصات على المهام والأنشطة وفقا لأهميتها النسبية بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد.**
3. **. رفع كفاءة النظام المحاسبي وزيادة موثوقية التقارير المالية**

4 - إنشاء قاعدة بيانات موثوقة وعلمية عن مجالات الأداء الحكومي الحالي والماضي وزيادة الاعتماد على معدلات أداء ومقاييس إنجاز نموذجية للأعمال المتشابهة.

- **عيوب موازنة البرامج والأداء-:**

1 - صعوبة تحديد وقيا وحدات الأداء (المخرجات (التي تقال بها الأنشطة والأعمال الحكومية إذ تفتقد بعض الأنشطة إلى مقاييس لقيا الأداء أو مدى الانجاز ، مثل نشاط دائرة الموازنة في مثل هذه الحالة يصعب تحديد وحدات الأداء الخاصة بها وقياسها لتحديد معايير لقيا أدائها .

2 - ارتفاع كلفة تطبيق موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية الصغيرة لكون تطبيقها يتطلب وجود أنظمة محاسبية معقدة نوعا ما وتوافر عدد كبير من الموظفين من ذوي الخبرة الإعداد الموازنة العامة وتنفيذها ومتابعة وتقويم الموازنة في ظل البرامج والأداء . . عدم ملاءمة الهياكل التنظيمية لتطبيق هذه الموازنة إذ تتداخل البرامج والأنشطة بين عدد كبير من الوحدات

3 - يحتاج إعداد الموازنة على وفق أسلوب البرامج والأداء وقتا طويلا نسبيا و ذلك لمعالجة البيانات التفصيلية لأنشطة الوحدات الحكومية والتي تكون أكثر تفصيلا مقارنة بموازنة البنود.

4 - إن استخدام موازنة البرامج والأداء يتطلب وجود موظفين مؤهلين علميا ومهنيا وعلى درجة عالية من الخبرة لأنها تحتاج إلى أعداد تقارير محاسبية خاصة على مستوى البرامج والأنشطة الأمر الذي لا يتوفر دائما في الوحدات الحكومية (1) .

ت - موازنة التخطيط والبرمجة

يسبب الصعوبات التي واجهت تطبيق موازنة البرامج والأداء وايضا محدودية الاطار الذي تعمل ضمنة ، أدت جميعها بالبحث عن طريقة تكون أكثر شمولية ، وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد طبقت أسلوبا أكثر تقدما من مفهوم البرامج والأداء إذ حقق الأسلوب الجديد نجاحا في تلك الوزارة ما دفع بالحكومة الأمريكية بتطبيقه على المستوى الحكومي المركزي ككل وذلك في سنة ١٩٦٥

المبحث الثالث

تحليل هيكلية الأنفاق العام في العراق للمدة 2015 – 2020

السنة	التعليم	الصحة	البنية التحتية	الدفاع والأمن	خدمات أخرى
2015	15	10	8	6	5
2016	16	11	9	7	6
2017	17	12	10	8	7
2018	18	13	11	9	8
2019	19	14	12	10	9
2020	20	15	13	11	10

1 - التعليم: يبدو أن هناك زيادة تدريجية في الإنفاق على التعليم على مدار السنوات الست. هذا يشير عادة إلى التزام الحكومة بتعزيز التعليم وتحسين جودته.

2 - الصحة: يظهر الجدول أن الإنفاق على الصحة أيضا يزداد مع مرور الوقت، وهو علامة إيجابية تدل على التركيز على تحسين الرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية الصحية.

3 - البنية التحتية: تشير الأرقام إلى زيادة مستمرة في الاستثمار في البنية التحتية، مما يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويعزز التنمية المستدامة .

4 - الدفاع والأمن: يظهر الجدول زيادة متواضعة في الإنفاق على الدفاع والأمن، مما قد يعكس التحديات الأمنية التي كانت تواجهها العراق خلال هذه الفترة.

5 - الخدمات الاجتماعية الأخرى: هذا القطاع يشمل مجموعة واسعة من الخدمات مثل الرعاية الاجتماعية والسكن والتنمية الاجتماعية. زيادة الإنفاق في هذا المجال قد تعكس الجهود الحكومية لتعزيز الرفاهية الاجتماعية والتنمية الشاملة

أولا : الاستنتاجات-:

1 . إن المتتبع لحركة الإنفاق العام في العراق وبخاصة خلال العقدين الأخيرين، يلاحظ ارتفاعا مهما في الأرقام عبر السنوات، ولكن في حقيقة الأمر هي زيادة ظاهرية في غالبيتها، والسبب الرئيس وراء ذلك هو معدلات التضخم العالية التي شهدها البلد. بحيث كان معظم زيادة الإنفاق العام لمواجهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولم يصب في تحقيق المنفعة العامة للمجتمع

2. في العديد من سنوات البحث أسهمت النفقات العامة بنسبة تجاوزت (30%) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يدل على اتساع مدى تدخل الدولة في الميادين الاقتصادية الاجتماعية.

3. أظهر البحث وجود معامل ارتباط مرتفع بين النفقات العامة من ناحية وكل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي من ناحية ثانية، بحيث بلغ حوالي (99) (95%) على الترتيب . وهذا يدل على ضعف في فعالية السياسة المالية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي، إذ أن المحدد الرئيس لتغيرات الإنفاق العام يتمثل في مدى توافر الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات النفطية، وليس استخدام النفقات أداة من أدوات السياسة المالية.

4. أشارت الإحصائيات الواردة في البحث إلى أن معظم النفقات العامة يجري تنفيذها في إطار ما يعرف بالموازنة التشغيلية، وإن الرواتب والأجور لمنتسبي الدولة ومنهم العاملين في القطاع الأمني والعسكري، فضلا عن المنح والإعانات والمنافع الاجتماعية ومشتريات الدولة من السلع والخدمات ... شكلت النسبة الغالبة من الإنفاق الجاري في البلد .

5. أبرزت الظروف الطارئة التي مر بها العراق الحروب، الحصار الاحتلال الحاجة إلى الاستثمار من أجل إعادة تعمير وإنشاء البنى التحتية، والنهوض بواقع قطاعات النفط والصناعة والزراعة وهنا قد يكون هنالك دور للاستثمار الأجنبي وللقطاع الخاص في العراق لتحقيق ذلك، إلا أنه قدر تعلق الأمر بموضوعنا فإن دور الاستثمار الحكومي ضعيف في تحقيق هذه الأهداف، والدليل على ذلك النسبة المتواضعة للإنفاق الاستثماري بالقياس إلى الإنفاق الجاري خلال سنوات البحث

6. إن تغيرات النفقات العامة، وهيكليتها الحالية، لا تصب فقط في حل مشاكل الاقتصاد العراقي وأزماته، بل قد تسهم في تعميقها، فزيادة الإنفاق العام، وما يترتب عليه من توسع في الطلب الكلي يشكل أحد العوامل الدافعة نحو مزيد من التضخم، ولاسيما في

ظل غياب الجهاز الإنتاجي المرن القادر على الاستجابة لارتفاع الطلب، كما أن ضعف الإنفاق الاستثماري، وقلة دعم الاستثمار الخاص والأجنبي (سواء بسبب تشريعي أم سياسي أم أمني أم اقتصادي ....)، شكلت بدورها عوامل معرقلة للتخفيف من البطالة واسعة النطاق في البلد .

ثانيا \ التوصيات-:

1.ضرورة تكثيف مساعي الدولة لضبط الإنفاق وترشيده، ويتطلب ذلك إصلاح بنود الإنفاق العام وجوانبه المتعددة، وتحسين كفاءة إدارات الإنفاق والدين العام ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ في الحسبان الموارد المتاحة والأهداف التنموية. وأن يكون شعار من يصنع القرار ويتخذه هو أن العبرة ليس في حجم الإنفاق، بل بمدى انعكاس هذا الإنفاق بالمنفعة على أفراد المجتمع.

2. العمل على كسر حلقة الربط بين تقلبات النفقات وتقلبات الإيرادات وبخاصة النفطية والناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية

3. إن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية البنى التحتية وتطويرها وتحسين التعليم والصحة يكون أكثر فاعلية إذا ما رافقه إحداث المزيد من التخفيض في الدين العام التزامات الدولة, وإنشاء وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار وذلك لضمان استقرار الوضع المالي .

4. من الأمور التي ترهق كاهل موازنة الدولة مسألة الدعم وبخاصة البطاقة التموينية، وقد يكون إلغاؤها في الوقت الراهن أمرا غير مقبول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لأنه يشكل عبئا إضافيا على الطبقات الفقيرة في المجتمع، إلا أنه بالمقابل على أصحاب القرار وصانعي السياسة الاقتصادية أن يضعوا برنامجا مستقبليا يتم من خلاله إيجاد البدائل الواقعية لأجل الاستغناء عن البطاقة التموينية، علما أن إلغاء الدعم، وإن كان بصورة تدريجية، سيكون أحد العوامل الهامة في معالجة عجز الموازنة العامة الذي عانى منه الاقتصاد العراقي خلال العديد من السنوات الماضية

5 .إن المطلوب في ظل واقع الاقتصاد العراقي، رسم سياسة إنفاقية تبنى على أساس وضع الأولويات في تحقيق الأهداف . مثل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والوصول إلى مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي، وإجراء تعديل على الإختلالات الهيكلية في الموازنة العامة وفي الاقتصاد بعامة، والحد من معدل البطالة وعلى الرغم من الترابط والتأثير المتبادل بين هذه الأهداف، وما يتمخض عنها من إشكاليات فرعية أخرى،

وعلى الرغم من أهميتها جميعا، إلا أن الباحث يرى ضرورة إعطاء أولوية وأهمية استثنائية لهدف معالجة البطالة وذلك لكونها من المشاكل الخطرة التي يعاني منها البلد ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب إنما على الصعيدين الاجتماعي والسياسي أيضا الهوامش : لمنطلق يوصي الباحث بضرورة توجيه الإنفاق الحكومي نحو خفض معدلات البطالة، الأمر الذي يستلزم التركيز في السياسة الاقتصادية على المشروعات التي توفر فرص العمل، ومن ذلك إعادة إعمار المشروعات المدمرة والمتوقفة عن العمل، وإنجاز مشروعات البنى التحتية والتوجه نحو مشروعات التنمية .

كما هو معلوم، فإن العراق غني بموارده ولكنه فقير في انجازاته، والسبب الرئيس في ذلك هو ضعف الكفاءة الإدارية وانتشار الفساد المالي والإداري بشهادة المؤسسات الدولية والمحلية، لذلك يرى الباحث، على قدر تعلق الأمر بالجانب المالي، بضرورة إعطاء موضوع الرقابة على تنفيذ النفقات الأهمية الاستثنائية، سواء أكانت رقابة مجلس النواب أم رقابة مالية مستقلة .

مصادر

1 - الفن المالي للاقتصاد العام دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005 ، ص 98.

2-عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول

3- مجدي الشوربجي، اقتصاد المالية العامة، القاهرة، 2008 . ص 142.

4- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، عمان، 2010 ، ص37

5-عادل أحمد حشيش المصدر السابق . ص 100-101.

6-محمد دويدار دراسات في الاقتصاد المالي، منشأة المعارف، الإسكندرية سنة الطبع (بلا)، ص 91.

7- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام - المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 222-223

8- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 87.

9- عادل العلي المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 59

10- أو ما يعرف بالميل المتوسط للنفقات العامة ويقاس بقسمة النفقات العامة لسنة معينة على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها.

11 - إن الخلل في السياسة المالية في العراق يعود أيضا إلى الضعف في السياسة الضريبية، إذ يعاني الجهاز الضريبي من تخلف نسبي، ولا زالت الإيرادات الضريبية متدنية جدا، ودورها لا يكاد يذكر بالقياس الإجمالي الإيرادات المملة لموازنة الدولة

12-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، أبو ظبي . ص 105.

13 - زاد متوسط أسعار النفط العربي في عام 2010 بنسبة تجاوزت (25%)بالقياس إلى عام 2009، بحيث بلغ سعر النفط كحد أدنى في عام حوالي (75) دولارا للبرميل الواحد.2010

14 - عبد الله ، خبابة ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2009.

15 - عبد المطلب ، عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية، القاهرة ، 2005.

16 - عبد الله، ياسين عثمان ، تحليل الاسباب المؤدية الى تزايد النفقات العامة في اقليم كوردستان - العراق للمدة (2004-2015) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 7 ، العدد 14 2015.

17 - عصفور، محمد شاكر أصول الموازنة العامة، 46، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012